

التجنيس في دولة الإمارات
الخلفيات والدوافع والآثار

بقلم/ حسن الدقي

أمين عام حزب الأمة الإماراتي

7 نوفمبر 2021م

المفردات:

أولا: تعريف الجنسية ومقدمة تاريخية

تهدف هذه الورقة إلى وضع مسألة "التجنيس" في الإمارات، في إطارها التاريخي والسياسي الدقيق، وبحث الأسس السيادية والقانونية التي قامت عليها، والوقوف على طبيعة الظروف الإقليمية والدولية، التي نشأت في ظلِّها حكومات ومشيخات الخليج، والهيمنة التي فرضتها المشاريع الدولية والإقليمية على شعوب الجزيرة العربية، من المشروع البريطاني إلى المشروع الأمريكي، ومن ثم استعراض التحديات والآثار الحالية والمستقبلية، التي سوف تُخلِّفها مسألة التجنيس على الشعب الإماراتي.

تعريف الجنسية:

(إن كلمة جنسية هي ترجمة Nationalite Salbl في اللغة الفرنسية، وكلمة Nationalityفي اللغة الإنجليزية ، ويعود أصل هاتين الكلمتين إلى اللغة اللاتينية في كلمة Natio أو Natus ، وتعني هذه الكلمة: العلاقة التي تربط مجموعة من الأفراد بناء على وحدة الجنس بينهم أو لبلادهم من أصل واحد) [1] .

ومن المفارقات في استخدام الحكومات والشعوب العربية لمصطلح "الجنسية"، أن بقية البشر اعتمدوا مصطلح "المواطنة" Nationality أو "الأمة" Nation، للتعبير عن العلاقة القانونية بين الأفراد والحكومات، بينما يستخدم العرب مصطلح "الجنسية" للتعبير عن تلك العلاقة، مع العلم بأن كلمة "جنسية" تتجه في الأصل للإشارة، إما إلى "الارتباط العِرقي" بين مجموعة بشرية محددة، أو إلى التفريق بين النوع البشري من ذكور وإناث؛ وبغض النظر عن هذه الإشارة الشكليَّة في الفرق بين المصطلحين، فإنه من المتفق عليه بين الباحثين أن الجنسية هي رابطة بين الفرد والدولة، ولكن الاختلاف يكمن في طبيعة هذه الرابطة، هل هي رابطة سياسية أم قانونية أم اجتماعية، أم هي جمع لكل هذه المعاني؟

(فتُعرَّف الجنسية أحيانا بأنها انتساب الشخص قانونا للشعب المُكوِّن للدولة، وأحيانا بأنها الرابطة القانونية التي تربط الإنسان بدولة ذات سيادة) [2].

مقدمة تاريخية

لا يمكن عزل تاريخ تبلور وظهور مسألة "الجنسية" وتطبيقاتها في مشيخات ودول الخليج والجزيرة العربية، عن السياقات التاريخية والسياسية والقانونية، التي تأسست في ظلِّها تلك المشيخات، فقد أثبتت حقائق التاريخ بأن شعوب جزيرة العرب قد مرَّوا خلال القرنين التاسع

([1]) د. إيهاب سعيد، محاضرات في القانون الدولي الخاص، كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع، الرياض.

([2]) المصدر السابق.

عشر والعشرين الميلاديين بمرحلة انتقالية خطيرة ومؤثرة، تمثلت في الانتقال من مرحلة سياسية تتميز بالاستقلال والسيادة، والارتباط بتاريخ الأمة المسلمة السياسي والقانوني، سواء في ظل الخلافة العثمانية وبسط سيادتها على أغلب مناطق الجزيرة العربية، أو في ظل احتفاظ بعض أقاليم الجزيرة بتصرف مستقل كإقليم عُمان، وممارسة الجميع لحريتهم السياسية والشرعية والفقهية، والأداء الاقتصادي والتجاري والعلاقات الدولية، كدخول الدولة العُمانية في عهد اليعاربة في صراع عسكري ضد الغزاة الصليبيين البرتغاليين، وتحقيق إنجاز عظيم تمثل في تطهير الجزيرة العربية من رجس البرتغاليين، بعد احتلال دام لقرن ونصف 1506م-1649م؛ ثم تعرض أرض الجزيرة من جديد للغزو العسكري الصليبي البريطاني، ونجاح الإنجليز في فرض وجودهم قرابة قرنين من الزمن على جزيرة العرب 1798م-1971م؛ فقد أحدث الاحتلال البريطاني لجزيرة العرب، تأثيرا عظيما في الواقع السياسي الذي نتج عن ذلك الاحتلال، فقد فرضت بريطانيا اتفاقيات الإذعان على جميع مناطق جزيرة العرب، وكانت أولاها مع السلطان العُماني (سلطان بن أحمد البوسعيدي) بتاريخ 12 أكتوبر 1798م، حيث تعهَّد حاكم مسقط للإنجليز أن يقف إلى جانب بلادهم في المسائل الدولية، وأن يكون صديقا للحكومة البريطانية وعدوا لعدوها [(3)]، فلما اكتشفت بريطانيا ميل السلطان المذكور إلى فرنسا وتواصله السرِّي معها، قامت بفرض الاتفاق الثاني عليه، والأكثر إلزاما وامتهانا له في 18 نوفمبر 1800م، والذي نتج عنه استخدام بريطانيا للقوات العُمانية كحليف أساسي في محاولتها القضاء على قوة القواسم، الذين قرروا مواجهة طغيانها ومحاولة احتلالها للمنطقة، حيث جردت بريطانيا ثلاث حملات عسكرية مكونة من الإنجليز والهنود والعمانيين، والتي قادت بنهاية عام 1819م إلى إسقاط دولة القواسم، واحتلال عاصمتها رأس الخيمة، ثم فرض اتفاقية الإذعان الأولى على مشيخات ساحل عُمان عام 1820م.

وهكذا توالت اتفاقيات الإذعان التي فرضتها بريطانيا على مشايخ جزيرة العرب، طوال قرنين من الزمان وصولا إلى تأسيس ما يسمى بالدول الحديثة؛ فقد توالى ترتيب بريطانيا لتأسيس وإقامة الدول الخاضعة لها بنهاية القرن التاسع عشر، عندما وقع شيوخ قبائل المنطقة الخليجية اتفاقيات الإذعان مع بريطانيا، ومنها الاتفاقيات التي وقعها شيوخ ساحل عُمان عام 1892م، كهذه الوثيقة التي وقعها زايد بن خليفة، وفيها النص التالي: (أنا زايد بن خليفة حاكم أبوظبي ... قد التزمت بهذه الورقة وقبلت لنفسي ولورثتي ولخلفائي ... أني لا أدخل أبدا في قرار ما

([3]) عبد الرؤوف سنُّو، اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت،1998م.

ولا محاورة مع أحد من الدول سوى الدولة البهية الإنجليز... أبدا لا أسلم ولا أبيع ولا أرهن ولا أعطي للتصرف ... شيئا من ممالكي لأحد إلا الدولة البهية الإنجليز) [4]، وصولا إلى حاكم الكويت حيث وقع مبارك الصباح اتفاقية الإذعان الأولى لصالح بريطانيا عام 1899م، حيث ورد فيها النص التالي: (إن الشيخ مبارك ابن صباح بكامل حريته يرغب أن يرتبط ويلزم وارثيه وخلفه في الحكم بأن لا يستقبل أي وكيل أو ممثل لأي سلطة أو حكومة في الكويت أوفي أي مكان أخر من حدود مقاطعته بدون الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية. وهو بالإضافة إلى ذلك يلزم نفسه ووارثيه وخلفه في الحكم، بأن لا يتنازل أو بيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطي للاستغلال لأي غرض كان أي جزء من مقاطعته لأي حكومة أو رعايا أي سلطة بدون الموافقة السابقة لهذه الأغراض من حكومة صاحبة الجلالة) [5].

وقد حققت بريطانيا أخطر أهداف الحملات الصليبية في التاريخ، عندما تمكنت من استمالة وإخضاع عبد العزيز بن عبدالرحمن بن سعود، لاستخدامه في السيطرة على إقليمي نجد والأحساء في مرحلة أولى، عندما منحته "سلطة" السيطرة على الإقليمين باتفاقية الإذعان التي وقعها معهم، وهي اتفاقية "دارين" وتسمى أيضا اتفاقية "القطيف" عام 1915م، حيث ورد فيها ما نصه: (أولاً: تعترف الحكومة البريطانية وتقر بأن نجد والحسا والقطيف والجبيل وتوابعها والتي سيبحث فيها، وتعين أقطارها فيما بعد ومراسيها على خليج العرب هي بلاد ابن سعود وآبائه من قبل. وبهذا تعترف بأن سعود المذكور حاكماً عليها مستقلاً، ورئيساً مطلقاً على قبائلها، وبأبنائه وخلفائه بالإرث من بعده، على أن يكون ترشيح خلفه من قبله ومن قبل الحاكم بعده، وألا يكون هذا المرشح مناوئاً للحكومة البريطانية بوجه من الوجوه، خاصة فيما يتعلق بهذه المعاهدة ... رابعاً: يتعهد ابن سعود بألا يسلم ولا يبيع ولا يرهن ولا يؤجر الأقطار المذكورة ولا قسماً منها، ولا يتنازل عنها بطريقة ما، ولا يمنح امتيازاً ضمن هذه الأقطار لدولة خارجية بدون

---

(4) المصدر السابق.
https://www.qdl.qa/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/archive/81055/vdc_100023522155.0x000044

(5) المصدر السابق،
https://www.qdl.qa/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/archive/81055/vdc_100023403539.0x000029

رضى الحكومة البريطانية، وبأن يتبع مشورتها دائماً بدون استثناء على شرط أن لا يكون ذلك مجحفاً بمصالحه الخاصة) [6].

وتزامن ذلك مع نجاح بريطانيا في الإيقاع بالشريف حسين بن علي، حيث منحته وعود "السلطة" في الجزيرة العربية وبقية الأقاليم الشرقية من العالم العربي؛ إلى أن تم لها ما أرادت من فرضة السيطرة التامة على أقدس مقدسات المسلمين، وهما الحرمين المكي والمدني قبيل اقتحامها وسيطرتها على بيت المقدس عام 1917م، وقيامها في مرحلة تالية بتسليم الحجاز لعميلها المُفضَّل عبد العزيز بن سعود، والاعتراف بسيطرته التامة على جزيرة العرب عبر توقيع اتفاقية الإذعان الثانية معه، وهي اتفاقية "جدة" عام 1927م.

ويمكن تتبَّع تاريخ نشأة مسألة "منح الجنسية" لمواطني وشعوب جزيرة العرب، باستقرار المشيخات التي أنشأتها بريطانيا، وحاجة تلك المشيخات لفرض نفوذها السياسي على الشعوب، وربطهم بالعملاء الذين منحتهم بريطانيا "حق" السيطرة باسمها على مناطق محددة من جزيرة العرب؛ ولذلك وجدنا أول ظهور لعملية "منح الجنسية"، في مُسمَّى "التابعيَّة الحجازية النجدية" التي أصدرها عبد العزيز بن سعود عام 1926م، حيث نصَّت المادة الثامنة منها على: (يعتبر حجازيًا أو نجديًا كل ساكن في الاقطار الحجازية او النجدية يوم نشر نظام التابعية في 22 ربيع الاول 1345 هـ ما لم تثبت تابعيته لجنسية اخرى بالوثائق الرسمية) [7]، وهو عام 1926م.

وقد نص قانون الجنسية السعودي في صيغته الأخيرة على المادة التالية: (المادة رقم(4) السعوديون هم: أ-من كانت تابعيته عثمانية عام 1332 هجرية الموافق 1914م من سكان أراضي المملكة العربية السعودية الأصليين) [8]، وإن أهم ما ينبغي ملاحظته في هذه المادة، أنها تفصل بين تاريخين حاسمين في استحقاق "التابعية أو الجنسية السعودية"، وهو عام 1914م؛ وذلك لأن عام 1915م هو العام الذي استلم فيه عبد العزيز "سلطته" السياسية من التاج البريطاني وفق اتفاقية الإذعان المُسمَّاة باتفاقية "دارين" أو "القطيف، وهو ذات النظام الذي سارت عليه جميع مشيخات ودول الخليج بعد ذلك في "منح" مواطنيها "الجنسية أو التابعية"،

---

[6] الأرشيف الرقمي للخليج العربي
https://www.agda.ae/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/catalogue/tna/fo/93/137/n/3

[7] صحيفة المدينة عدد 2014/5/24م.

[8] نظام الجنسية السعودي https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/d9f183b6-3afc-4405-834f-a9a700f18571/1

الأمر الذي أدى إلى نقل ارتباط الأفراد وانتسابهم من القبائل والشعوب وتاريخ وجودهم في المنطقة، إلى الارتباط بالواقع السياسي الذي أنشأته بريطانيا الصليبية في جزيرة العرب، كأدوات للسيطرة على شعوبها، كما أنه أدى إلى انقلاب في "الشرعية السياسية"، والتي كانت تعتمد على وجود القبائل والشعوب ونِسْبَتها إلى الأوطان ونِسْبة الأوطان لها، إلى معادلة يتم فيها نِسْبة الشعوب والقبائل "كأتباع" للعوائل "المالكة"، التي ملَّكتها بريطانيا في لحظة تاريخية محددة، وعلى مناطق رسمت حدودها ورفعت أعلامها بيديها.

كما ترتَّب على هذا التحوُّل التاريخي عدة نتائج خطيرة أخرى، وفي مقدمتها قطع وعزل شعوب الجزيرة العربية بعضها عن بعض، وإخضاع الواقع السياسي فيها لمرجعية الغرب الصليبي، وتصرفه في الثروة والعلاقات الاقتصادية، وصناعة الأزمات والحروب وإدارتها، حيث اشتهرت منطقة الخليج والجزيرة بِعِدَّة حروب في العقود الأربعة الأخيرة، قادت إلى قتل وتشريد ملايين العراقيين، وسيطرة المشروع الصفوي الإيراني على العراق، وفسحت المجال للاختراق الصهيوني الأمني والسياسي للمنطقة، وصولا إلى الحرب التي تشنها إيران ونظام بن سعود وبن زايد على اليمن، وقتل وتشريد مئات الألوف من أهله.

ثانيا: تاريخ تصرُّفات حكام الإمارات في الجنسية والإقامة

لم تكن دولة الإمارات التي وُلدت برغبة بريطانية عام 1971م، تختلف عن تأسيس المشيخات التي سبقتها في الخليج والجزيرة العربية، خاصة وأنها كانت تخضع لاتفاقيات الإذعان البريطانية منذ عام 1820م، أي مئة وخمسين عاما متصلة، مع ملاحظة أن بريطانيا تمهَّلت كثيرا في مسألة إعلان تأسيس "الإمارات" والمشيخات الخاضعة لها وهي سلطنة عُمان وقطر والبحرين، بعد أن سلَّمت زمام السعودية للأمريكان، الأمر الذي أتاح تحكُّما تاريخيا في الوضع السياسي لهذه الدول، إلى درجة أن بريطانيا وفي سبيل وضع عملائها "المناسبين" في الحكم، أمرت بعض الأبناء بالانقلاب على آبائهم، والإخوان بالانقلاب على إخوانهم وبني العمومة على أبناء عمومتهم وهكذا، وذلك حتى تضمن "المعادلة السياسية" التي ترغب بها بريطانيا في كل دولة.
وقد خضعت الدول المذكورة إلى الاستراتيجية البريطانية المعروفة، بتأسيس كيانات سياسية محدودة الكتل البشرية، فلم تكن الإمارات وقطر والبحرين عند تأسيسها أكثر من عدة قرى متناثرة؛ ولكن الاستخدام البريطاني قضى باعتبارها دولا، وجُزُرا يمكن التحكم بها واستثمارها

للتغيير في البيئة السياسية والاقتصادية من حولها، وعزلها عن محيطها الإقليمي البشري والجغرافي، مع علم الإنجليز بأن هذه القُرى لا يمكن أن تشكل دولا حقيقية، وبذلك نجحت بريطانيا في تصنيع هذه الدويلات، خاصة بعد الاكتشافات النفطية الهائلة فيها، تماما كما فعلت بريطانيا في فصل سنغافورة عن ماليزيا فصلا جغرافيا في البداية، ثم فصلا بشريا وعِرقيا في مرحلة ثانية، مع منحها الحكام العملاء "سلطة" كاملة على البشر والأرض والثروة، ونزع قدرة الشعوب على القيام بأي مراجعة أو اعتراض على تصرُّفات أولئك الحكام، خاصة وأن "شكل" و "بناء" الدولة وإضفاء المصطلحات المؤسسيَّة عليها، كالدستور والقضاء والقانون والمجالس الوطنية، لا تعدوا أن تكون مجرَّد ألوان واصباغ تجميلية، لا تغير من حقيقة السيطرة التامة للعملاء الذي وضعهم النظام الدولي على رؤوس الشعوب المسلمة.

وتعتبر الاستراتيجية البريطانية لاختراق جزيرة العرب العَقَدي والأخلاقي والبشري، من خلال هذه "الكيانات" هي الأخطر على الإطلاق، فقد أثبتت العقود الخمسة التي تلت إنشاء هذه الكيانات، هذه الحقيقة التاريخية فقد أصبح النموذج "الإماراتي" هو النموذج المؤثر في واقع جزيرة العرب، سواء من ناحية الاختراقات الأمنية، وإدخال المؤسسات الأمنية اليهودية إلى المنطقة، أو الاختراق العقدي وبناء الكنائس والمعابد الهندوسية، أو الاختراق الأخلاقي ونشر الرذيلة، أو الاختراق البشري الذي بات يهدد باستخدام التواجد البشري الهندي كمدخل للتدخل الأمني والعسكري في المنطقة، وخاصة في ظل اتفاقيات الإذعان الأمنية والعسكرية التي وقعتها حكومة الإمارات مع الهند.

ويمكن أن نلاحظ تاريخ التصرفات التالية لحكام الإمارات في مسألة الجنسية والتجنيس، منذ تأسيس الدولة عام 1971م:

قام حكام الإمارات بربط جنسية مواطني الإمارات بكل إمارة على حدة، مما جعل الجنسية الإماراتية مزدوجة الانتماء ما بين الدولة والإمارة، وتم تحديد الوضع القانوني للمواطنين بمصطلح "بحكم القانون"، ويعني أهل البلاد الأصليين، ومصطلح "بالتجنُّس" لمن كان طارئا على البلاد؛ وبذلك احتوى مصطلح "الجنسية" على ثلاث تعريفات في آن واحد، إذا أضفنا للمصطلحين السابقين انتماء المواطنين كل إلى إمارته، الأمر الذي فتح باب ممارسة التفريق المبكر بين المواطنين بحسب انتماءاتهم، كما اعتُبرت جنسية كلا من ابوظبي ودبي متقدمة ومفضلة على جنسيات الإمارات الشمالية (الشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة) ، وزاد من سوء هذا التصنيف إقدام محمد بن زايد في تسعينيات القرن العشرين

على ابتزاز مواطني الإمارات الشمالية العاملين في قطاع الجيش والشرطة والأمن، والعاملين في المؤسسات الاتحادية، فقد طلب منهم التقدم لتغيير مكان صدور خلاصات القيد من الإمارات الشمالية إلى أبوظبي، بحيث يُعتبر المواطن الذي قام بهذا التغيير من مواطني أبوظبي بدلا من إمارته التي ينتمي إليها بحكم الولادة ووجود العائلة، واضطر أغلب المواطنين للرضوخ لتلك الضغوط، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن تصنيف الجنسية في أبوظبي يخضع بدوره لألوان كثيرة نتيجة للمفارقات التي تأسست عليها الدولة ونظام منح الجنسية، كمصطلح "شيخ" و "عشيري"، ومصطلح قبائل "ظبيانية" وقبائل "عُمانية"، و "إمارات شمالية".. إلى غير ذلك من التصنيفات.

وقد شهد تاريخ التجنيس أول مبادراته الإيجابية في محاولة بعض حكام الإمارات سد النقص الشديد في المواطنين، وخاصة مع ازدياد دخول البترول وتوسع عمليات التنمية، فكانت مبادرة الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبوظبي، وتبعه الشيخ سلطان بن محمد حاكم الشارقة في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، بفتح مجال التجنيس لبعض القبائل اليمنية في أبوظبي، وقبائل عرب فارس في الشارقة، وتجنيس بعض المقيمين العرب الذين تواجدوا في البلاد قبل قيام الدولة وأسهموا بخدمات جيدة للبلاد وإن كان عددهم قليل؛ ثم توسع الأمر باتجاهات سلبية من خلال قيام حكام الإمارات باعتماد "مُعرِّفين" للقبائل التي فُتح لها باب الحصول على الجنسية "بالتجنُّس"، وحدوث عمليات فساد ورشاوى للحصول على الجنسية، ودخول أعداد كبيرة من الراغبين في الحصول على الجنسية بهه الطريقة؛ ومن الفساد الذي صاحب تلك العملية، اضطرار طالبي الجنسية في تلك المرحلة إلى الانتساب لقبائل لا ينتسبون لها في الأصل، وإنما من أجل الحصول على الجنسية، كما نتج عن هذه الموجة من التجنيس والتلاعب بها، بقاء أعداد كبيرة تقدر بعشرات الألوف خارج إطارها، ووقوعهم تحت مسمى "البدون" أو عديمي الجنسية، الأمر الذي أضاف على الواقع الاجتماعي في الإمارات أثقالا أخلاقية ونفسية سيئة، وأفرز واقعا مظلما من التعدي على حقوق البشر، كان من أوضحه ما فعله محمد بن زايد، عندما ذهب إلى استغلال فئة "البدون" لتوظيفهم "كمرتزقة" في التجسس والأعمال القذرة، أو تمهيدا للتخلص منها، عبر إجبارهم على مغادرة البلاد بجواز وجنسية جديدة، وذلك عندما أمر جهاز أمن الدولة ببذل الوعود الكاذبة لفئة "البدون"عام 2008م، بامكانية حصولهم على جنسية الإمارات، في حال تقدموا للحصول على "جنسية" جُزر القُمر كمرحلة أولى، بعد أن نسَّق جهاز الأمن عمليات رشوة لحكام جُزر القُمر بلغت 200 مليون دولار

بحسب التقارير المنشورة، وبدأ تساقط فئة "البدون" في هذا الفخ لكي يجدوا أنفسهم في حالة ابتزاز تطالهم جميعا، فإما أن يقبلوا بتوظيف أبنائهم كمرتزقة وجواسيس، وإما أن يُجبروا على مغادرة أرض الإمارات بوثائقهم الجديدة التي حصلوا عليها من جزر القمر (9).

وكان من أخطر ممارسات حكام الإمارات طوال عقدي الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين، أنهم فتحوا باب الهجرة والإقامة والعمل للأجانب على مصراعيه، وقامت دواوين الحكام ببيع التأشيرات بأعداد هائلة، وفتحوا المجال للمشاريع الاقتصادية الأجنبية، والسيطرة التامة على السوق الإماراتي وخاصة للهنود، وكانت الطامة الكُبرى بفتح مجال التملُّك العقاري، والمضاربة في العقارات، وتأسيس المشاريع العقارية العملاقة، التي قادت إلى جذب "المستثمرين" من كل أنحاء العالم، وبالتالي تملك الأجانب للأرض، لأن تملك العقار هو امتلاك للأرض، ثم فتح مجال "التجنيس" السرِّي والمحدود لرجال الأعمال الكبار من الهندوس وغيرهم، وصولا إلى النظام الذي أطلقت عليه حكومة دبي "الإقامة الذهبية"، والذي هو في الحقيقة غطاء لعمليات غسيل الأموال، والهروب من الملاحقات الأمنية والقضائية، وفتح الملاذ الآمن لعصابات المافيا الروسية وتجار المخدرات في العالم.

ويمكن رصد أخطر التحولات السياسية والأمنية التي أثرت في واقع الإمارات، باستلام محمد بن زايد شؤون الدولة عام 1994م، عندما اعتمده الأمريكان كمرجع نهائي للحكم في البلاد، عبر توقيعه لاتفاقية الإذعان الدفاعية معهم، والتي تم تجديدها عام 2017م، فمنذ ذلك الوقت بدأ بن زايد ومعاونوه بتطبيق استراتيجية السيطرة الأمنية والسياسية والاقتصادية التامة على شعب ومقدرات الإمارات، وسَوْق البلاد في الاتجاهات التي يرغب بها كافة أعداء الأمة المسلمة، الأمر الذي أفرز ما يعانيه الشعب الإماراتي الآن من تهديد لوجوده(10) ، وتحويل الإمارات إلى "مزرعة خاصة" بابن زايد، وإنهاء كافة أنواع الرأي الحُر والمعارض في البلاد، وخاصة عندما أقدم المذكور على اعتقال المئات من رجال الإمارات وتلفيق التهم لهم، وإصدار الأحكام الجائرة عليهم عام 2012م، وصولا إلى توقيع اتفاقيات الإذعان الأمنية والاستراتيجية مع المشروع الصهيوني والمشروع الهندي.

---

(9) انظر الدعاية الرسمية الحكومية الكاذبة في هذا الشأن https://www.emaratalyoum.com/local-section/2008-07-08-1.170701

(10) تاريخ العلاقات العسكرية والأمنية بين أمريكا والإمارات https://www.uae-embassy.org/sites/default/files/pdf/LH-security-march2009.pdf

كما ارتبطت مسألة فتح باب الإقامة على مصراعيه للأجانب، بالسياسات الاقتصادية الرعناء التي اتبعتها حكومة الإمارات، كالاعتماد على الاستيراد والتصدير أو اقتصاد "الترانزيت"، وارتباط الأداء الاقتصادي بكتل بشرية لا علاقة لها بالبلاد، وتوظيف المواطنين لصالح السوق وتقديم الخدمات، والبقاء في ظل الاقتصاد الرعوي، وعدم استثمار مداخيل البترول لتحقيق نهضة حقيقية للبلاد، فقد قادت كل تلك السياسات إلى تحوُّل نظام "الإقامة"، بغض النظر عن مُسمَّاه إلى نظام "تجنيس" مستتر، وارتباط مصير الكُتل البشرية المقيمة بأرض الإمارات، وتحوُّل مواطني الإمارات إلى أقلية هامشية، لا تتعدى نسبة وجودها 10% في ظل كتلة بشرية تتجاوز عشرة ملايين.

ثالثا: دو افع مشروع التجنيس الجديد في الإمارات

لم تُكلِّف حكومة الإمارات نفسها كثيرا لإحداث أخطر تغيير في الوضعية السكانية والقانونية للبلاد، فقد قامت بإصدار قرار بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجنسية رقم 17 والصادر سنة 1972م [11]، والبدء بتفعيل نظام "التجنيس الجديد" بتاريخ 2021/1/30م، ولكي تؤكد لجميع المراقبين بأن شعب الإمارات في نظرها ليس إلا مجرَّد "بضاعة" يتم بيعها في سوق النخاسة الدولي.

وبالنظر إلى السياقات التاريخية والسياسية والأمنية والاقتصادية التي صدر فيها قرار التجنيس من قبل حكومة الإمارات، يمكن الوقوف على الدوافع التالية للقرار:

- تختلف الدوافع الأساسية لقرار التجنيس بين حكومة أبوظبي وحكومة دبي، حيث تركز أبوظبي على المنطلقات الأمنية في المقام الأول، بينما تركز حكومة دبي على المنطلقات المالية والاقتصادية، وذلك بسبب الارتباطات الأمنية لمحمد بن زايد بالمشروع الصهيوني، وبقية المشاريع العدوة للأمة كالمشروع الأمريكي والأوروبي والروسي والهندي؛ وتأتي علاقة بن زايد الاستراتيجية بقادة المشروع الصهيوني على رأس دوافعه في منح الجنسية الإماراتية لليهود، بسبب اتفاقيات الإذعان التي وقعها معهم، والتي أورثته ضغوطات أمنية واستراتيجية هائلة، مما جعله يفتح أبواب الإمارات لكل العمليات الأمنية والاقتصادية للمشروع الصهيوني؛ وبسبب المهام الأمنية القذرة التي حَمَلها بن زايد على كاهله لصالح تلك المشاريع، فهو بحاجة إلى إرضاء تلك الجهات ورشوتهم

(11) انظر بيان برفض تعديل حكومة الإمارات لأحكام الجنسية. https://alkhabarpost.com/arab/18880

واستمالة نُخَبِهم التي تؤثر في قرارات وسياسات الحكومات المُسيِّرة للمشاريع الدولية والإقليمية، واسترضائهم بفتح أبواب دولة الإمارات الأمنية والاقتصادية والترفيهية لهم، فهو بحاجة إلى إيجاد ملاذ آمن لزعماء العصابات والمافيا الدولية التي يشترك معها في عمليات مختلفة، كالأمريكي "إريك برنس" مؤسس شركة المرتزقة العالمية "بلاك ووتر"، وهو بحاجة إلى نُخب من الجنود المرتزقة للقيام بعمليات الحماية الأمنية لحكمه، حيث لم يعد يثق في جنود الإمارات للقيام بهذه المهام.

- بينما يركز محمد بن راشد في دبي على الدوافع الاقتصادية والمالية، بعد أن دخل في متلازمة انهيار "نموذج دبي الاقتصادي"، الذي اعتمد فيه على عمليات الترانزيت الاقتصادية، والأسواق العقارية الآخذة في التراجع، وتدهور الموقع المتميز لميناء جبل علي ومطاري دبي والمكتوم، حيث لم تعد هذه المشاريع تدرُّ عليه المداخيل المالية السابقة، بسبب المنافسة العالمية والإقليمية، وتغيُّر اتجاهات الأداء الاقتصادي العالمي، وبذلك أصبح بن راشد بحاجة ماسَّة لإغراء النُّخَب الاقتصادية على مستوى العالم لشراء الجنسية الإماراتية، بالإضافة إلى حاجته للاستمرار في توسيع سوق "غسيل الأموال" التي باتت تشتهر به دبي، وأسهل طريقة لضمان التوسع في تلك السوق، منح الجنسية لمن يستطيع شراءها مقابل توريد وتخزين وإعادة تدوير الأموال المشبوهة في العالم، وخاصة بعد أن قام طغاة العرب الهاربين من ثورات الشعوب في مصر وليبيا وسوريا واليمن والعراق بتوريد وتخزين الأموال المنهوبة في بنوك الإمارات، وشراء العقارات، وهي مهمة تحرص حكومة الإمارات على استمرارها ونموها، لأنها تحصل بسببها على نسب عالية من تلك الثروات، نتيجة جعل الإمارات ملاذا أمنا لسارقي ثروات الشعوب.
- كما يمكننا رصد علاقة وتأثير ثورات الربيع العربي بعملية تسريع مسألة التجنيس في الإمارات، فنتيجة لانخراط حكومة الإمارات في تمويل وإدارة برنامج الثورة المضادة، في ساحات الربيع العربي المختلفة، فقد رفع ذلك من معدل الأخطار التي تواجهها هذه الحكومة القزمة جيوسياسيا، مما جعلها تعجل بارتمائها في أحضان المشاريع الدولية المعادية للأمة، وخاصة المشروع الصهيوني والمشروع الهندي والمشروع الروسي، فهي من جهة بحاجة لحماية وإسناد هذه المشاريع حتى تستكمل أدوارها القذرة في ضرب الشعوب، كما أنها وفي ظل إنفاقها الهائل على برامج الثورات المضادة، أصبحت بحاجة

إلى أن تعوِّض الإنفاق بمداخيل إضافية؛ كما تمنحها عمليات التجنيس رشوة نخب وقادة تلك المشاريع، وفتح أبواب البلاد لهم على مصراعيها.

- وتأتي خطوة فتح باب شراء الجنسية والإقامة في الإمارات، كشرعنة رسمية لعمليات غسيل الأموال، والانتقال بها من السريَّة إلى العلن، ولأن الغطاء الرسمي بالتجنيس سوف يعفي الحكومة، وغاسلي الأموال القذرة من المرور عبر طرق الالتفاف التي كانوا يسلكونها لتحقيق أهدافهم، خاصة وأن الحكومة سوف تستلم "نصيبها" من تلك الأموال مُقدَّما، فقد اشترطت على طالبي "الإقامة الذهبية"، إيداع مبالغ مالية في بنوك الإمارات تتراوح بين 5-10 مليون درهم إماراتي، وكذلك تملك عقار أو محفظة استثمار بنفس المبالغ المذكورة؛ ويبدو أن المبالغ مرشحة للارتفاع في حالة "التجنيس" لأن البند القانوني المتعلق بها لا يزال غامضا، ومتروكا لتقدير الجهات الرسمية.
- وأما بقية الفئات المستهدفة "بالتجنيس" وفي مقدمتهم فئة "المتميزين والمواهب الاستثنائية"، فيبدو من خلال النماذج التي سارعت حكومة الإمارات بتقديم الجنسية لهم، أنهم لن يخرجوا عن قطعان الممثلين والممثلات والمفسدين والمفسدات، تحت مسمى الفنون كما فعلت مع مجموعة من "الفنانين والفنانات" السوريين؛ وذلك لزيادة ضخ جرعات الفساد والعلمنة في الساحة الإماراتية، كما جرت العادة منذ ربع قرن في ممارسة حكومة الإمارات، وكذلك الأمر بالنسبة لتجنيس أصحاب "الخبرات والمواهب العلمية" فما هي إلا لإيهام العالم بأن ساحة الإمارات أصبحت تضارع الأداء العلمي والتقني في اليابان والصين وأمريكا، بينما هي مجرد فقاعات تجميلية لا ترتكز على أي أرضية عِلميَّة رصينة، أو بُنية تحتيَّة في مجال الاختراع والتصنيع.
- ومن أهم الملاحظات الواضحة على عمليات التجنيس في الإمارات، أنها تذهب بعيدا ولا تقترب أبدا من الشعوب والفئات المتسقة مع الشعب الإماراتي، في تاريخها وعقيدتها ومصالحها العليا المشتركة، كالشعب العُماني واليمني وشعوب الخليج، والشعوب العربية، مما يؤكد أن عمليات التجنيس تمثل اختراقا عقديا وديموغرافيا وتهديدا لجزيرة العرب.

رابعا: الآثار الخطيرة المتحققة من التجنيس:

- ومن أخطر آثار "برنامج التجنيس" الذي أقرته حكومة الإمارات: استكمال حكومة الإمارات لمهمة القضاء على وجود الشعب الإماراتي، وإدخاله في حالة الموت السريري التاريخي، وإغلاق كل هوامش التأثير السياسي والقانوني والاجتماعي التي يمكن أن يمارسها الشعب الإماراتي، فضلا عن قدرته على التأثير في الجوانب الاقتصادية، وإحالته إلى زاوية تقديم الخدمات والتسهيلات للمقيمين، الذين يفوقونه بعشرات المرات عددا وتأثيرا، وبذلك تكون حكومة الإمارات قد أكملت برنامجها في التطهير العرقي الذي استخدمته ضد شعب الإمارات منذ عشرات السنين، والذي دعمته بتغريب مناهج التعليم وفرض اللغة الإنجليزية على أبناء الشعب الإماراتي منذ مرحلة الحضانة وحتى الجامعات، الأمر الذي يعزل الأجيال الإماراتية القادمة عزلا تاما، عن لغتهم العربية ودينهم وتاريخهم وتراثهم.
- ومن أخطر آثار "برنامج التجنيس" الذي أقرته حكومة الإمارات: انكشاف "المعادلة الوطنية" التي كان يُعوِّل عليها الشعب الإماراتي ونُخَبه للمحافظة على أدنى مستوى من المصالح العليا والمشتركة للشعب الإماراتي، والتي تتمثل في قائمة من المصطلحات التي لم يبق لها وجود، مثل: مصطلح "الشعب الإماراتي"، ومصطلح "المجتمع الإماراتي"، ومصطلح "قبائل الإمارات" وما تحظى به من احترام، ومصطلح "الأسرة الإماراتية"، ومصطلح "المثقفين الإماراتيين"، ومصطلح "التاريخ الإماراتي"، ومصطلح "إسلام وعروبة" المجتمع الإماراتي، ومصطلح "تقاسم الثروة"، إلى غير ذلك من المصطلحات؛ بل إن الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني، يحظى بوجود وثقل أكبر بكثير مما آل إليه واقع الشعب الإماراتي.
- ومن أخطر آثار "برنامج التجنيس" الذي أقرته حكومة الإمارات: أن الكُتلة الهندية المقيمة في الإمارات ونُخَبها، سيكونون في مقدمة المستفيدين من برنامج التجنيس، ذلك أن عددهم على أرض الإمارات أصبح يقترب من أربعة ملايين، فهي أكبر كتلة سكانية، كما أنهم يُمسكون بمفاصل الأداء الاقتصادي والتجاري والتعليمي في البلاد، وفي أوساطهم أكبر شريحة من رجال الأعمال، والعلاقات المباشرة مع حكام الإمارات، مما يؤهِّلهم للحصول على الجنسية الإماراتية بكل يُسر، والانتقال إلى المطالبة بالحقوق

السياسية في البلاد لهذه الكُتلة، وبذلك ينتقل المشروع الهندي في الإمارات إلى تحقيق أخطر أهدافه، وهي فرض سيطرته على الأرض الإماراتية ومستقبلها.

- ومن أخطر آثار "برنامج التجنيس" الذي أقرته حكومة الإمارات: أن عملية "التجنيس" سوف تصب في صالح استراتيجية "عولمة التعليم" التي تسعى لها حكومة الإمارات بقوة منذ ثلاثة عقود، حتى أصبحت البيئة التعليمية ومُخرجاتها لا علاقة لها البتة بأهل الإمارات وتاريخهم، ولا بالبيئة العربية والإسلامية من حولهم، حتى وصل الأمر إلى استخدام البيئة التعليمية الإماراتية لصالح التأثير على شعوب الجزيرة العربية، من خلال استقطاب أبناء وبنات دول الخليج وإعادة "تأهيلهم وفق المعايير الدولية"، لصالح هدم المبادئ الدينية والأخلاقية لأجيال المنطقة؛ وبذلك أصبحت الإمارات هي المنصة الاستراتيجية التي يستخدمها أعداء الأمة، للتأثير على شعوب الجزيرة العربية، وانتهاك قدسية الحرمين الشريفين في مكة والمدينة.
- ومن أخطر آثار "برنامج التجنيس" الذي أقرته حكومة الإمارات: تحوُّل الساحة الإماراتية إلى منطلق للوجود اليهودي والصهيوني، واختراق شعوب جزيرة العرب والدول العربية والإسلامية، وخاصة في المجالات الأمنية والاقتصادية، بل وإمكانية حصول المتجنسين منهم على مواقع متقدمة في كل من الجيش والشرطة والجهاز الأمني، فقد جاءت عملية "التجنيس" لكي تتوج مسيرة طويلة من التكامل والتواصل الأمني بين حكومة الإمارات وحكومة الكيان الصهيوني، وكذلك على المستويات الاقتصادية فسوف يعبر الاقتصاد والمال اليهودي إلى أسواق جزيرة العرب والمنطقة العربية، عبر الساحة الإماراتية بكل سهولة ويسر؛ وبذلك تكون الإمارات قد تحوَّلت إلى منصة مزدوجة لصالح الصهاينة، فهي منصة تجسس أمني ومنصة اختراق اقتصادي في آن واحد، الأمر الذي سوف يمكن اليهود من اصطياد وتوظيف العملاء في جميع الساحات والاختصاصات؛ وسوف يسعى الصهاينة لتوفير أقصى درجات الأمن لوجودهم على الساحة الإماراتية، عبر دس أنوفهم في جميع المؤسسات الأمنية في البلاد والتحكم بها.
- ومن أخطر آثار "برنامج التجنيس" الذي أقرته حكومة الإمارات: دخول حكام الإمارات في عمليات "بيع مستتر" لعمليات "التجنيس"، وفق ما أتاحه قرار التجنيس لدواوين الحكام من تقديم قوائم المرشحين للجنسية، وتاريخ ممارسات تلك الدواوين في بيع "التأشيرات" و "الإقامات" كما ذكرنا في بداية هذه الورقة، وسوف يلتحق بعمليات بيع

الجنسية عدد كبير من المُقرَّبين من الشيوخ، والفئات المستفيدة دائما من أية قرارات اقتصادية لتحقيق المنفعة الشخصيَّة، لأن الحكام بحاجة إلى عملاء وسماسرة لإعداد قوائم المرشحين للحصول على الجنسية، وخاصة في ظل سهولة اعتماد الجنسية وفق القرارات الأخيرة.

- ومن أخطر آثار "برنامج التجنيس" الذي أقرته حكومة الإمارات: أن جميع المرتزقة والعملاء في المجال الأمني والعسكري، وسماسرة الصفقات الاقتصادية والمشاريع المختلفة، على مستوى العالم سوف يتطلعون للحصول على جنسية الإمارات، لتسهيل تحركهم العالمي والإقليمي، خاصة وأنهم في وضع مالي يسمح لهم بشراء الجنسية، مما سيجعل ساحة الإمارات تعج بعصابات المافيا العالمية من كولومبيا غربا إلى استراليا شرقا، بل وسوف يتيح برنامج التجنيس للمشاريع الدولية أن تفرض على الإمارات تجنيس فئات محددة، كمخرج لحل أزماتها، كتجنيس "عملاء أمريكا من الأفغان الهاربين" بعد انتصار طالبان، وأمثالهم بدلا من استقبالهم في أمريكا وأوروبا.
- ومن أخطر آثار "برنامج التجنيس" الذي أقرته حكومة الإمارات: أن الأمر سيؤدي من الناحية الاجتماعية إلى انقسام وصراع فئوي خطير داخل المجتمع الإماراتي، لأن عملية التجنيس سوف تسفر عن خلق فسيفساء غير متجانسة ومختلفة عقديا وفكريا وثقافيا عن أهل البلاد، ولا يربطها أي تاريخ ولا مصير مشترك مع أبناء الإمارات، وخاصة في ظل ما يتمتع به المتجنس وفق القانون الجديد من "حق" الاحتفاظ بجنسيته الأصلية، وبقاء ارتباطه بمجتمعه ومصالحه، التي غالبا ما تتناقض مع مصالح الشعب الإماراتي.
- ومن أخطر آثار "برنامج التجنيس" الذي أقرته حكومة الإمارات: أن قانون التجنيس الجديد، قد حصَّن قرارات التجنيس الصادرة من الحكومة ضد الطعن عليها بأي شكل من أشكال الطعون، مما يجعل الشعب الإماراتي في حال استسلام كامل لمُخرجات التجنيس وآثاره الخطيرة، وعدم مناقشته على أي مستوى إعلامي أو اجتماعي.

وفي ختام هذه الورقة يتوجب القول بأنه لم يعد للشعب الإماراتي من خيار في التعامل مع هذه التراكمات الخطيرة، التي أحدثها حكام الإمارات، إلا أن يتنادى أبناؤه الحقيقيون والمخلصون للنظر في هذا التهديد الوجودي، وأن يتأملوا الخيارات التاريخية التي ينبغي أن يسلكوها، لإنقاذ أهلهم وبلادهم ومستقبلهم.

وثيقة
اتفاقية الإذعان التي وقعها
الشيخ زايد بن خليفة
مع بريطانيا عام ١٨٩٩م

انا زايد بن خليفه حاكم ابوظبي في حضور كرنيل اي سي تالبت سي آي اي البالييوز فخليج فارس

قد التزمت بهذه الورقه وقبلت لنفسي ولورثتي ولخلفائي الشروط الذيل

اني لا ادخل ابدا في قرارنا ولا محاوره مع احد من الدول سوى الدولة البهيه

الانكليس

بغير رضاء الدولة البهيه الانكليس لا اقبل ان يسكن في حوزة ماكي وكيل من دولة

غير الدولة البهيه الانكليس

ابدا لا اسلم ولا ابيع ولا ارهن ولا اعطي للتصرف او للتبوء بنوع ما شيئا

من ماكي لا احد الا للدولة البهيه الانكليس جرا ذلك في اليوم السادس

من شهر شعبان المعظم سنه الف وثلاثمائه وتسع من الهجره

طابق اليوم الخامس من شهر مارج سنه الف وثمانمائه واثنين وتسعين المسيحيه

الفقير زايد بن خليفه حاكم ابوظبي حرر في سنة ١٣٠٩

(Sd) A. C. Talbot Lt. Col
Resident, Persian Gulf

(Sd) Lansdowne

Viceroy & Governor General of India

Ratified by His Excellency the Viceroy and Governor General of India at Simla on the Twelfth day of May 1892.

(Sd) H. M. Durand
Secretary to the Government of India
Foreign Department.

وثيقة الإذعان
التي وقعها
الشيخ راشد بن مكتوم
مع بريطانيا عام 1899م

انا راشد بن مكتوم حاكم الدبي في حضور كرنيل اي سي تالبت سي آي اي البا ليوز في خليج فارس
قد التزمت بهذه الورقه وقبلت بنفسي ولورثتي والخلفائي الشروط الذيل
اني لا ادخل ابدا في قرارنا ولا محاورة مع احد من الدول سوى الدولة البهية الانكليس
بغير رضاء الدولة البهية الانكليس لا اقبل ان يسكن في حوزة ملكي وكيل من دولة
غير الدولة البهية الانكليس ابدا لا اسلم ولا ابيع ولا ارهن ولا اعطي
للتصرف او للسكون بنوع ما شيئا من ممالكي لاحد الا للدولة البهية الانكليس
جرا في اليوم الثامن من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة وتسع من الهجرة
مطابق اليوم السابع من شهر مارچ سنة الف وثمانمائة واثنين وتسعين المسيحية
صح اقل عباد الله الحاج راشد بن مكتوم بيده

(Sd) A. C. Talbot Lt Col
Resident Persian Gulf

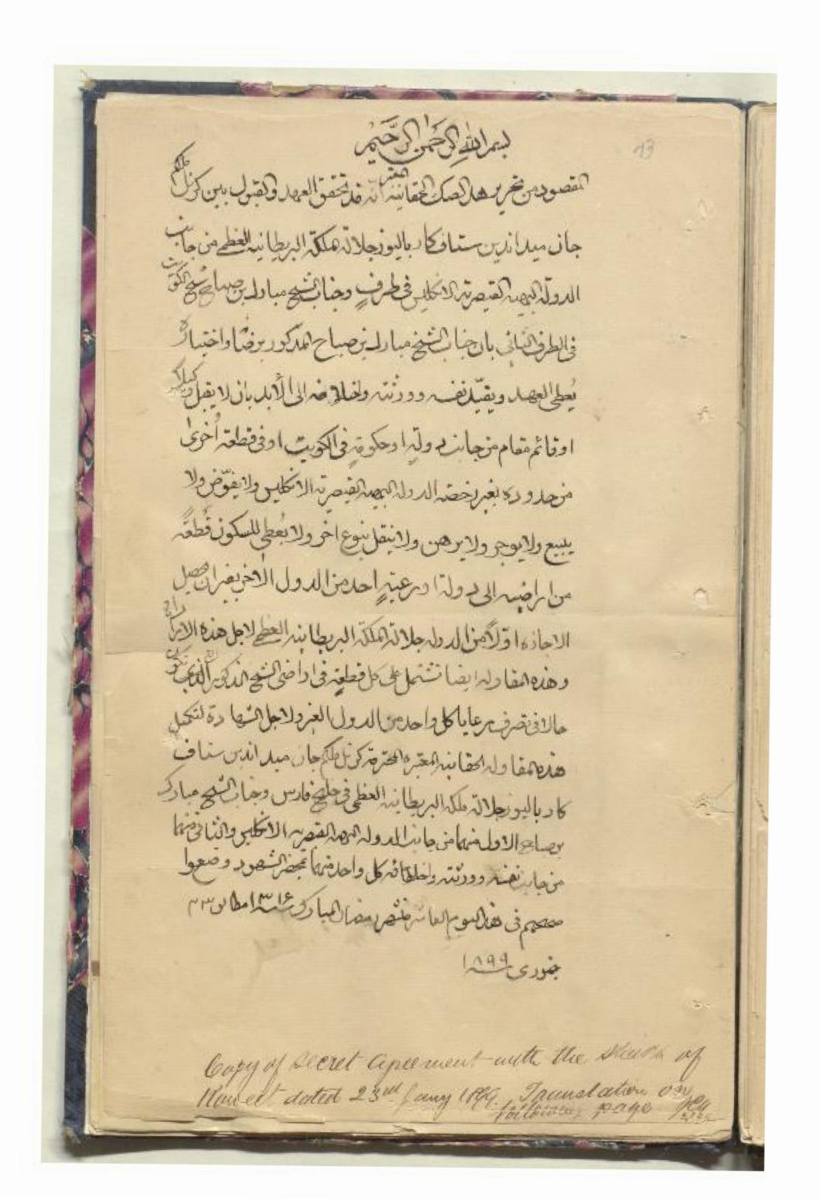
L.S.

(Sd) Lansdowne
Viceroy & Governor General of India

Ratified by His Excellency the Viceroy & Governor General of India at Simla on the twelfth day of May 1892

(Sd) H. M. Durand
Secretary to the Government of India
Foreign Department

اتفاقية الإذعا ن التي وقعها مبارك الصبا ح مع بريطانيا عام ١٨٩٩م



13

بسم الله الرحمن الرحيم

المقصود من تحرير هذا الصك الحقانية المعتبر انه قد تحقق العهد والقبول بين كرنل ملكم
جان ميد اندين ستاف كاربالبوز جلالة مملكة البريطانية العظمى من جانب
الدولة البهية القيصرية الانكليس في طرف وجناب الشيخ مبارك بن صباح شيخ الكويت
في الطرف الثاني بان جناب الشيخ مبارك بن صباح المذكور برضاه واختياره
يعطي العهد ويقيد نفسه وورثته وخلفاه الى الابد بان لا يقبل وكيلا
او قائم مقام من جانب دولة او حكومة في الكويت او في قطعة اخرى
من حدوده بغير رخصة الدولة البهية القيصرية الانكليس ولا يفوض ولا
يبيع ولا يوجر ولا يرهن ولا ينقل بنوع اخر ولا يعطي للسكون قطعة
من اراضيه الى دولة او رعية احد من الدول الاخر بغير ان يحصل
الاجازة اولا من الدولة جلالة مملكة البريطانية العظمى لاجل هذه الاغراض
وهذه المقاولة ايضا تشتمل على كل قطعة في اراضي الشيخ المذكور التي تكون
حالا في تصرف رعايا كل واحد من الدول الغير ولاجل الشهادة لتكميل
هذه المقاولة الحقانية المعتبرة المحترمة كرنل ملكم جان ميد اندين ستاف
كاربالبوز جلالة ملكة البريطانية العظمى في خليج فارس وجناب الشيخ مبارك
بن صباح الاول منهما من جانب الدولة البهية القيصرية الانكليس والثاني منهما
من جانب نفسه وورثته وخلفائه كل واحد منهما بحضر الشهود وضعوا
ختمهم في هذا اليوم العاشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣١٦ المطابق ٢٣
جنوري سنة ١٨٩٩

Copy of Secret Agreement with the Sheikh of Koweit dated 23rd Jany 1899. Translation on following page.

اتفاقية الإذعان المسماة دارين والتي وقعها عبد العزيز بن سعود مع بريطانيا عام ١٩١٥م

TREATY

In the Name of God the Merciful and Compassionate.

Preamble.

The High British Government on its own part, and Abdul Aziz bin Abdur Rahman bin Faisal Al-Saud, Ruler of Najd, El Hassa, Qatif and Jubail, and the towns and ports belonging to them, on behalf of himself, his heirs and successors, and tribesmen being desirous of confirming and strengthening the friendly relations which have for a long time existed between the two parties, and with a view to consolidating their respective interests—the British Government have named and appointed Lieutenant Colonel Sir Percy Cox, K.C.S.I., K.C.I.E., British Resident in the Persian Gulf, as their Plenipotentiary, to conclude a treaty for this purpose with Abdul Aziz bin Abdur Rahman bin Faisal Al-Saud.

The said Lieutenant-Colonel Sir Percy Cox and Abdul Aziz bin Abdur Rahman bin Faisal Al-Saud, hereafter known as "Bin Saud" have agreed upon and concluded the following Articles:-

(I)

The British Government do acknowledge and admit that Najd, Al Hasa, Qatif and Jubail, and their dependencies and territories, which will be discussed and determined hereafter, and their ports on the shores of the Persian Gulf are the countries of Bin Saud and of his fathers before him, and do hereby recognise the said Bin Saud as the independent Ruler thereof and absolute Chief of their tribes, and after him his sons and descendants by inheritance; but the selection of the individual shall be in accordance with the nomination (i.e., by the living Ruler) of his successor; but with the proviso that he shall not be a person antagonistic to the British Government in any respect; such as, for example, in regard to the terms mentioned in this Treaty.

(II)

In the event of aggression by any Foreign Power on the territories of the countries of the said Bin Saud and his descendants without reference to the British Government and without giving her an opportunity of communicating with Bin Saud and composing the matter, the British Government will aid Bin Saud to such extent and in such a manner as the British Government after consulting Bin Saud may consider most effective for protecting his interests and countries.

(III)

Bin Saud hereby agrees and promises to refrain from entering into any correspondence, agreement, or treaty, with any Foreign Nation or Power, and further to give immediate notice to the political authorities of the British Government of any attempt on the part of any other Power to interfere with the above territories.

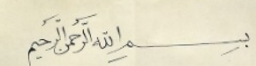
(IV)

Bin Saud hereby undertakes that he will absolutely not cede, sell, mortgage, lease, or otherwise dispose of the above territories or any part of them, or grant concessions within those territories to any Foreign Power, or to the subjects of any Foreign Power, without the consent of the British Government.

And that he will follow her advice unreservedly provided that it be not damaging to his own interests.

(V)

Bin Saud hereby undertakes to keep open within his territories, the roads leading to the Holy Places and to protect pilgrims on their passage to and from the Holy Places.



معاهدة بين الدولة البهية الانكليزية وسعادة عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل السعود

الدولة البهية الانكليزية من طرف نفسها وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود حاكم النجد والحسا والقطيف والجبيل وما يليها من البلدان والبنادر اصالة من قبل نفسه ومن طرف ورثته واخلافه وعشائره . لأن لهما اشتياق لتثبيت وتحكيم الروابط الودادية التي كانت موجودة فيما بين الطرفين من مدة مديدة ونظرا لتشييد فوائد الطرفين .

الدولة الانكليزية قد سمّت وعيّنت ليوتننت كرنل سر برسي كاكس كي سي اس آي كي سي آي اي مأمور الدولة البهية في خليج فارس نائبة سفيرهم المختار المفوض لعقد معاهدة لاجل هذا الغرض مع عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود .

الليوتننت كرنل سر برسي كاكس المومى اليه وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل السعود الذي يذكر فيما بعد ابن سعود تواضعا وعقدا الفصول الآتية .

الفصل ١

ان الدولة البهية الانكليزية اكيدا تعرف وتقر بأن النجد والحسا والقطيف والجبيل وما بينها وحدودها التي سيذكرها وستعين بعد حين وبنادرها على سواحل خليج فارس هي من ممالك ابن سعود وممالك اجداده السابقين منه فبهذه الوسيلة تعرف ابن سعود المشار اليه حاكما مستقلا على الممالك المذكورة ورئيسا مطلقا على عشايرها وبعده اولاده واعقابه بالوراثة ولكن انتخاب الشخص يكون بتعيين خلفه اما بشرط انه لا يكون خصما بأي وجه الى الدولة الانكليزية منه في الشروط المذكورة في هذه المعاهدة —

الفصل ٢

اذا صار تعدي من اي دولة اجنبية على حدود ممالك ابن سعود المشار اليه واعقابه بدون مراجعة الى الدولة الانكليزية او بدون اعطاء موقع لها حتى تخابر ابن سعود وتصلح الامر فالدولة الانكليزية ستعاون ابن سعود باي درجة وباي طرق التي الدولة الانكليزية بعد المشاورة مع ابن سعود تراها كافية لحفظ مصالحه وممالكه —

الفصل ٣

ان ابن سعود بهذه الوسيلة يوافق ويوعد بانه يحترز من الدخول في اي مكاتبة او مقاولة او معاهدة مع اي قوم او دولة اجنبية وعلاوة انه يعطي اعلاما فوريا الى المامورين السياسية الدولة الانكليزية في حضور اي هجوم من طرف اي دولة اخرى الى الاراضي الداخلة في حدود المذكورة اعلاه —

الفصل ٤

ان ابن سعود بهذه الوسيلة يتعهد انه قطعا لا يسلم ام يبيع او يرهن او يؤجر او يعطي الحدود المذكورة اعلاه او اي قطعة منها او يعطي امتيازة في تلك الحدود الى اي دولة اجنبية او الى رعايا اي دولة اجنبية بدون رضاء الدولة الانكليزية وان يتبع نصايحها كاملا بشرط انه لا يكون مضر المصالح نفسه —

الفصل ٥

ان ابن سعود بهذه الوسيلة يوعد ان يجعل الطرق السايرة الى الاماكن المقدسة مفتوحة في داخل ممالكه وان يحمي الحجاج في عبورهم ورودهم الى الاماكن المقدسة —